

خلال كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة د. العيبان: المملكة قدمت أكثر من ٩٠ مليار دولار مساعدات غير مستردة وقروضا خلال ثلاثة عقود استفاد منها ٨٧ دولة



ببلاي مؤكداً دعم المملكة العربية السعودية لتلك الجهود، وقال معاليه مخاطباً المجلس: (اعتمد مجلسكم الموقر تقرير المراجعة الدورية الشاملة للمملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان مما يعد إنجازاً يضاف إلى النجاحات التي حققتها المملكة على صعيد حقوق الإنسان، وهذا سيكون دافعاً لنا للمضي في سياستنا الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وراعيته ودعمه المتواصل).

وأضاف معاليه يقول: (لقد أرست المملكة العربية السعودية منهج الحوار بين أتباع الديانات والثقافات ودفعت به نحو العالمية لتأسيس منهج جديد ومتحضر يكرس مفهوم الحوار الإنساني ويسير جنباً إلى جنب مع ترسيخ ثقافة الحوار التي تنتهجها المملكة على المستوى الوطني. فبالأمس القريب احتضنت مدينة جنيف



بندر العيبان

وإنني على ثقة بأن ما يتمتع به من حكمة وخبرة ستسهم في تحقيق النتائج التي يتطلع إليها الجميع معرباً كذلك عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافانيثيم

أكدت المملكة العربية السعودية أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يعد خياراً استراتيجياً لها تتمسك به وفق منهج إسلامي أصيل منسجم مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، وأن ما حققته المملكة من إنجازات في هذا المجال لا يعني انتهاء المسيرة والاكتفاء بما تحقق، بل يعد حافزاً من أجل العمل الدؤوب على حماية ما تحقق من منجزات وطنية ووضع الآليات الكفيلة بمزيد من الترسخ لثقافة ومبادئ حقوق الإنسان.

جاء ذلك في كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الثالثة عشرة بمدينة جنيف ألقاها معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.

وقدم معاليه باسم وفد المملكة العربية السعودية التحية والتقدير للسيد أليكس فان مووين من مملكة بلجيكا على جهوده التي يبذلها منذ تسلمه رئاسة هذه الدورة،



الصحية للأطفال تبرعت المملكة بمبلغ (٣٠) مليون دولار لصالح مبادرة القضاء على شلل الأطفال العالمي وتبرعت المملكة لبعض الدول لمواجهة الكوارث والحد من أثارها الإنسانية كما خصصت المملكة العربية السعودية يوم أمس مليار دولار لدعم التنمية في الجمهورية اليمنية الشقيقة.

وقال إنه بذلك فقد تجاوز ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات غير مستردة وقروض خلال العقود الثلاثة المنصرمة ما يقارب (٩٠) مليار دولار استفاد منها (٨٧) دولة نامية، ويمثل هذا المبلغ (٤٪) من إجمالي الناتج الوطني للمملكة وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة.

وأشار الدكتور بندر العيبان إلى أن الدورة الحالية للمجلس تتعدى في ظل ظروف تدعو إلى بذل كافة الجهود لتفعيل وتعزيز دور مجلس حقوق الإنسان وآلياته لمواجهة هذه الظروف، منوها بما حققه مجلس حقوق الإنسان العديد من إنجازات مهمة خلال دورته الحالية مؤكداً على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سبيل تحسين عمل المجلس وتطوير آلياته والتي سيتم مراجعتها لعام ٢٠١١م والتي عقد من أجلها عدد من الاجتماعات شاركت فيها المملكة وكان آخرها الاجتماع الذي عقد في الجزائر. كما أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الأوضاع المساوية التي لا يزال يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانتهاكات الجسيمة لحقوقه بسبب الاستمرار في الاحتلال وسياسة الاستيطان تشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي والصكوك والتشريعات الدولية ذات الصلة.

لافتاً الاهتمام إلى أن ما قامت به إسرائيل مؤخراً من ضم للمقدسات الإسلامية في مدينة الخليل في محاولة لطمس التراث الإسلامي الممتد لأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل حلقة أخرى في سلسلة الاعتداءات المتكررة ضد المقدسات الإسلامية، وضد أبناء الشعب الفلسطيني وضد المواثيق والأعراف الدولية وإرادة المجتمع الدولي.



لسعي المملكة للحفاظ على كرامة الإنسان ويعد حلقة في سلسلة المبادرات المستمرة والمتوالية للحفاظ على حقوق الإنسان وتأطير ممارستها. ومضى معاليه يقول: (إن قضايا التنمية والتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على التمتع بحقوق الإنسان تتطلب من مجلسنا الموقر الاستمرار في العمل بكل جدية للحد من تداعياتها وتأثيراتها السلبية على حقوق الإنسان وكرامته، لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى ازدياد معدلات الفقر وتعتثر البرامج المخصصة لنشر التعليم والرعاية الصحية في معظم دول العالم ومواجهة الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية مما يتطلب منا دعم الجهود الدولية التي تهدف إلى التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الأزمة. وبين معاليه في هذا الصدد أن المملكة العربية السعودية سبق أن ساهمت في أكثر من مناسبة في تبني المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية وخاصة ما يتعلق بأعباء الديون لدى الدول النامية. حيث تنازلت عما يزيد عن (٦) بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً، كما تبرعت المملكة لبرنامج الغذاء العالمي لمساعدة هذه الدول على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية.

أما في مجال نشر التعليم فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخصيص (٥٠٠) مليون دولار لمشاريع التعليم في الدول النامية، وفي مجال دعم البرامج

على مدى يومي ٣٠ سبتمبر و١ أكتوبر ٢٠٠٩م، الملتقى الثالث لـ «مبادرة خادم الحرمين الشريفين لحوار أتباع الحضارات والأديان»، الذي يعد سلسلة ضمن خطوات تهدف إلى مد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب والحضارات.

وأفاد معاليه أنه حرصاً من المملكة العربية السعودية على نشر الوعي بحقوق الإنسان تبنت المملكة برنامجاً لنشر ثقافة حقوق الإنسان مدته أربع سنوات يبدأ من ٢٠١٠م، ورسالة هذا البرنامج هي نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم، وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص، ليرتقي أدائها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وقال معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان إنه (وأستمرراً لجهودها في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان أقرت المملكة العربية السعودية مؤخراً نظاماً لمكافحة الاتجار بالأشخاص يهدف إلى حماية الفئات الأكثر عرضة للاستغلال، ورغبة في الحد من آثار هذا النوع من الجرائم أنشئت لجنة دائمة في هيئة حقوق الإنسان من عدة جهات لتابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم ووضع سياسة تحت على البحث النشط عن الضحايا وتدريب الأفراد على وسائل التعرف على الضحايا، وإعداد البحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته).

مؤكداً أن ذلك النظام يأتي تنويجا

